



أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معيار المحاسبي المصري رقم (٣٩): دراسة تطبيقية

إعداد

د. داليا عادل عباس السيد
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة دمياط

أ. مريم أمور رشدي مجاهد
باحثة ماجستير بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

السيد، داليا عادل عباس؛ مجاهد، مريم أمور رشدي (٢٠٢٢). أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معيار المحاسبي المصري رقم (٣٩): دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٢، ٧٤٥-٧٨٦.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

**أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم
على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معيار المحاسبي المصري رقم (٣٩):
دراسة تطبيقية**

أ. مريم أمور رشدي مجاهد

د. داليا عادل عباس السيد

المستخلص:

هدفت الدراسة تحليل أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥ خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ لعينة مكونة من ٤٣ شركة مدرجة ببورصة المصرية بمؤشر EGX50 بإجمالي ٢١٥ مشاهدة.

وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح. وتوصي الدراسة بأهمية وجود نظام حوكمة جيد للحد من ممارسات إدارة الأرباح عند منح عقود خيارات شراء العاملين للأسهم وتعيين مراجع جيد، ووجود رقابة جيدة على المديرين.

الكلمات المفتاحية:

عقود خيارات شراء العاملين للأسهم؛ ممارسات إدارة الأرباح؛ معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥.

١- المقدمة وطبيعة المشكلة:

شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم، كأحد أشكال المكافآت التشجيعية على المستوى الدولي، والتي تقوم على فكرة الربط بين مصلحة العاملين والمساهمين من خلال منح العاملين الحق دون إلزامهم بشراء عدد محدد من أسهم الشركة بسعر معين بشرط مرور فترة زمنية محددة (تتراوح ما بين الثلاث إلى الخمس سنوات) من وقت المنح إلى وقت التنفيذ عادةً ما تكون طويلة الأجل (أحمد، ٢٠١٣). وذلك بهدف تحسين أداء الشركة التي تساهم في ارتفاع القيمة السوقية للأسهم لتحقيق أرباح غير عادية. كما تهدف أيضاً إلى مشاركة العاملين في رأس مال الشركة لتنمية الولاء لدى العاملين، ورفع مستوى نسبة الإنتاج، والاحتفاظ بالعاملين الرئيسيين لتشجيعهم على الاستمرار في العمل لدى الشركة (فرغلي، ٢٠١١).

وقد أثار المعيار المحاسبي المالي الدولي رقم (٢) بعنوان " المحاسبة عن المدفوعات على أساس الأسهم " جدلاً كبيراً سواء من جانب الهيئات المهنية الدولية مثل مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، أو على المستوى الأكاديمي حيث يلزم كافة الشركات بتطبيق طريقة القيمة العادلة لقياس قيمة عقود خيارات شراء

العاملين للأسهم وقت المنح دون التمييز بين الشركات المساهمة وغير المساهمة حيث يصعب على الشركات غير المساهمة تطبيق القيمة العادلة عند قياس قيمة عقود خيارات شراء العاملين للأسهم وقت المنح بسبب أن سعر السهم لهذا النوع من الشركات غير محدد القيمة، كما أغفل تاريخ المنح عند تقدير القيمة العادلة لعقود الخيارات عن الممارسة المبكرة من قبل العاملين عند اكتساب العقد، وأغفل احتمالية عدم تنفيذ العقد وعدم استفادة العاملين منه مع التركيز فقط على تقدير حجم عقود الخيارات المتوقع اكتسابها. وفي حالة عدم إمكانية الشركات المساهمة القياس بالقيمة العادلة لقيمة عقود خيارات شراء العاملين للأسهم وقت المنح؛ يتم استخدام القيمة الذاتية (التي تتجاهل عن القيمة الزمنية عند قياس قيمة عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم) بدلًا من استخدام القيمة العادلة في تقدير قيمة عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم وقت المنح مع الالتزام بإعادة تقدير القيمة العادلة لعقود اختيار شراء العاملين للأسهم، أو إعادة القياس طوال عمر العقد بالقيمة العادلة والاستمرار في الاعتراف بقيمة عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم وفقًا للقيمة الذاتية (إبراهيم، ٢٠١٠).

ونظرًا لصعوبة تحديد تاريخ المنح عند الاعتراف بالقيمة العادلة لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالي تعديلات تلزم كافة الشركات بالاعتراف بالقيمة العادلة لعقود الخيارات عند أداء الخدمة، وفي حالة عدم استطاعة الشركات القياس بالقيمة العادلة وقت أداء الخدمة، فلا بد أن تستخدم بطريقة غير مباشرة استخدام القيمة العادلة للأدوات الملكية التي تم قياسها في تاريخ المنح لجميع المكافآت الممنوحة للعاملين (EY, 2015).

ولصعوبة القياس بالقيمة العادلة لعقود الخيارات وقت أداء الخدمة؛ فقد أصدر المعيار المحاسبي المالي الدولي رقم (٢) بعض التعديلات التي تساهم في تبسيط المعالجات المحاسبية المعقدة للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم، والاستغناء عن نماذج التسعير المحاسبية الحالية المعقدة والمكلفة لتخفيض تكلفة المكافآت على أساس الأسهم (مثل الأسهم المقيدة وعقود الخيارات) إلا أن تلك التعديلات لم تساهم في تبسيط المعالجات المحاسبية الخاصة بعقود الخيارات بل ركزت فقط على الاعتراف بالفوائد الضريبية الزائدة من أرباح العاملين والنتيجة من تنفيذ عقود الخيارات الممنوحة للعاملين مما زاد الأمر تعقيدًا عند قياس قيمة عقود الخيارات وقت المنح (James, 2018).

كما ساهمت عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم مؤخرًا في ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث أعطت الفرصة للمديرين التلاعب بالأرباح باستخدام أسلوب تمهيد الدخل وهو نوع من أنواع ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاعتماد على تقلبات سعر السوق الذي يؤثر على سعر عقود خيارات شراء العاملين للأسهم عند قياس قيمة عقود خيارات شراء العاملين للأسهم من وقت المنح إلى وقت الاستحقاق، ومن ثم تحاول الإدارة التلاعب في قيمة الأرباح المعلنة بما يتفق مع مصلحتها الشخصية التي تضر المصلحة العامة للشركة بالتوسع في منح عددًا هائلًا من حجم عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم التي تعمل على رفع قيمة عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم الحاصلة عليها (محمد، ٢٠١٧).

ويلزم المعيار المحاسبي المالي الدولي رقم (٢) للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم، ويقابله المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم ٣٩ لعام ٢٠١٥ جميع الشركات الاعتراف

بالمكافآت على أساس الأسهم عند أداء الخدمة، والقياس بالقيمة العادلة وقت المنح، وفي حالة عدم قدرة الشركات القياس بالقيمة العادلة، فيجب على الشركة استخدام القيمة العادلة للأدوات الملكية التي تم قياسها في تاريخ المنح لجميع المكافآت الممنوحة للعاملين بدلاً من استخدام القيمة الذاتية في القياس أو نماذج التسعير عند تقدير القيمة العادلة لعقود الخيارات وقت المنح، وأيضاً استخدام القيمة العادلة المقاسة بمصدقية لجميع المكافآت لغير العاملين عند الحصول على البضائع أو استقبال الخدمات (Merz, 2019).

وبالرغم من إصدار تعديلات جديدة للمعايير المحاسبية المصرية من قبل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بقرار رقم (٦٩) لعام ٢٠١٩ إلا أن المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٩) لم يكن من ضمن المعايير المحاسبية التي تم تعديلها أو إلغاؤها في هذا الصدد.

ومن المناقشة السابقة يتضح وجود بعض المشكلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود تعارض بين الاعتراف والقياس المحاسبي للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم الممنوحة للعاملين حيث تم الاعتراف بالمدفوعات المبنية على أساس الأسهم الممنوحة للعاملين وقت أداء الخدمة، والقياس بالقيمة العادلة للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم الممنوحة للعاملين وقت المنح (Sittled, 2019).
- اختلاف توقيت القياس المحاسبي للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم بين العاملين وغير العاملين حيث تم توقيت القياس للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم الممنوحة للعاملين بالقيمة العادلة وقت المنح؛ أما الممنوحة لغير العاملين وقت أداء الخدمة أو استقبال بضائع (Pearl Mayer, 2016).
- صعوبة القياس بالقيمة العادلة للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم الممنوحة للعاملين لصعوبة تحديد تاريخ المنح حيث يعتبر تاريخ المنح هو تاريخ القياس الذي يؤدي إلى تعقد المعالجات المحاسبية لعقود الخيارات (Lepadatu, 2018).
- صعوبة القياس بالقيمة العادلة كأدوات ملكية بدلاً من القياس بالقيمة العادلة لعقود الخيارات عند عجز الشركات القياس بها وقت المنح بسبب اختلاف القيمة العادلة لعقود الخيارات عن القيمة العادلة للأدوات الملكية لاعتماد القيمة العادلة لعقود الخيارات على سعر التنفيذ الذي يكون أقل من سعر السوق وقت المنح أو عند الاستحقاق؛ أما القيمة العادلة للأدوات الملكية تعتمد على سعر السهم في السوق (جاد، ٢٠١٥).
- صعوبة استخدام نماذج التسعير الخاصة في التقدير الأمثل لقيمة عقود اختيار شراء العاملين لتعقدها وصعوبة تطبيقها وذات تكلفة باهظة على الشركة (نصحي، ٢٠١٥).
- عدم توافر معلومات محاسبية كافية للإفصاح عن كيفية الاعتراف والقياس المحاسبي بقيمة عقود الخيارات الممنوحة للعاملين ولغير العاملين (كالمديرين - الموردن) خلال السنوات المقبلة (بيومي، ٢٠١٢).
- عدم توافر معلومات محاسبية كافية للإفصاح عن الآثار الاقتصادية الناتجة من منح عقود الخيارات للعاملين لبيان الأداء المالي لدى الشركات (عبد الفتاح، ٢٠١٩).

لذلك فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي: "ما هو أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح؟" وتهدف تحليل هذا الأثر في ضوء معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٩) للشركات المصرية المسجلة.

٢. أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الموضوع ذاته؛ حيث تختلف آثار المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مما يؤثر على كافة الأطراف المعنية من أصحاب الشركات، والمساهمين، والمديرين، والعاملين، ويمكن النظر من جانب أهمية الدراسة إلى جانبين:

١/٢ الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية فيما يلي:

- تساهم المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم في التخفيض من تكلفة المكافآت لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم.
- تبسيط وتحسين المعالجة المحاسبية لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم.
- الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- هذا بالإضافة إلى قلة عدد الأبحاث العلمية المحاسبية حول المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح على حد علم الباحثة.

٢/٢ الأهمية العملية:

- قصور نماذج القياس المحاسبي في قياس قيمة عقود خيارات شراء العاملين للأسهم بكفاءة.
- حرية الشركات المساهمة المصرية في تصنيف عقود الخيارات مع عدم الالتزام بالمعيار الدولي رقم (٢) من حيث الاعتراف بتلك العقود كمصروف مكافأة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.

٣. فروض الدراسة:

الفرض الأول: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية.

الفرض الثاني: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم.

٤. منهجية الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة واختبار فرضيه، تقوم الباحثة بدراسة تطبيقية تتضمن عناصر عديدة تشمل: الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، نموذج البحث، وتوصيف وقياس المتغيرات، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، تحليل النتائج واختبار فرضي البحث في ظل التحليل الأساسي.

د خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقا للهدف العام للدراسة تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- ١/٥ الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة.
- ٢/٥ المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم.
- ٣/٥ تحليل طبيعة ممارسات إدارة الأرباح.
- ٤/٥ تحليل أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح.
- ٥/٥ الدراسة التطبيقية.
- ١/٥ الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- ١/١/٥ الدراسات المرتبطة بالمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم.
- ١/٥ / ٢ الدراسات المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح.
- ١/٥ / ٣ الدراسات المرتبطة بأثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح. وذلك كما يتضح من المناقشة والتحليل كما يلي:
- ١/١/٥ الدراسات المرتبطة بالمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم:

اتفقت بعض الدراسات على أن أفضل طريقة لقياس قيمة عقود الخيارات هي طريقة القيمة العادلة وقت المنح، وخاصة نموذج Hull and White الذي يقيس قيمة عقود الخيارات وقت التنفيذ المبكر لتخفيض الممارسة المبكرة من قبل العاملين، مثل: دراسة (جاد، ٢٠١٥) التي هدفت فحص أثر تطبيق نماذج التسعير عند تقدير القيمة العادلة لعقود الخيارات على القوائم المالية من الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ على ٤٥ شركة مقيدة بالبورصة المصرية في القطاع الخدمي أو الصناعي باستخدام نماذج التسعير الثلاثة وهي: (Black- Scholes, Binomial lattice model, Monte Carlo Simulation)

لقياس القيمة العادلة لعقود الخيارات، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي نتيجة استخدام نماذج التسعير المطبقة لتقدير القيمة العادلة لعقود الخيارات على القوائم المالية. ودراسة (Byrne et al., 2018) التي هدفت تحليل أثر الإسراع في المحاسبة عن منح حجم عقود الخيارات للعاملين على معدل الدوران من الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨ على ٥٠٠٠ شركة مقيدة بالبورصة في أمريكا باستخدام نموذج Hull and White لقياس قيمة عقود الخيارات الممنوحة للعاملين وقت التنفيذ المبكر، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق نماذج التسعير، مثل نموذج Hull and White وقياس قيمة عقود الخيارات وقت التنفيذ المبكر لتقليل الممارسة المبكرة من قبل العاملين.

كما اتفقت بعض الدراسات على وجود أثر سلبي نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي المعدل رقم (١٢٣) على منح حجم عقود الخيارات حيث تلجأ الشركات إلى تخفيض منح حجم عقود الخيارات بعد تطبيق المعيار المحاسبي المالي (FAS 123R) لصعوبة تطبيق المعيار المحاسبي المعدل رقم (١٢٣)، مثل: دراسة (Golden et al., 2017) التي هدفت فحص أثر تطبيق المعيار المحاسبي المعدل رقم ١٢٣ على منح عقود الخيارات التحفيزية عند إعادة شراء الأسهم وسياسة الدفع من الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ على ٦١٦٨ شركة قطاع عام في أمريكا باستخدام نموذج Fenn and Liang, 2001 لقياس قيمة عقود الخيارات التحفيزية، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي المعدل رقم ١٢٣ على منح عقود الخيارات التحفيزية.

بينما تباينت نتائج بعض الدراسات فيما يتعلق بأثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) (IFRS 2) على منح حجم عقود الخيارات، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي بعد تطبيق المعيار (IFRS 2) على منح عقود الخيارات، مثل: دراسة (Ismail et al., 2019) التي هدفت تحليل أثر قياس قيمة مكافآت عقود الخيارات كمصروف على عوائد المساهمين في ضوء الأزمة المالية من الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ على ٦٢ شركة مالية مقيدة بالبورصة في أوروبا وسويسرا باستخدام نموذج Ohlson, 1995 لقياس قيمة مكافآت عقود الخيارات كمصروف، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لقيمة مكافآت عقود الخيارات كمصروف بعد تطبيق المعيار الدولي المحاسبي رقم ٢ على عوائد المساهمين في ضوء الأزمة المالية.

واتفقت بعض الدراسات على وجود أثر سلبي لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) على منح حجم عقود الخيارات، مثل: دراسة (Alexander et al., 2015) التي هدفت فحص أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢ على منح عقود الخيارات التحفيزية عند تحقق شروط الأداء من الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١ على ٥٠ شركة قطاع عام مقيدة بالبورصة في ألمانيا باستخدام نموذج (Black & Scholes) لقياس قيمة عقود الخيارات وقت المنح، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢ على منح عقود الخيارات عند تحقق شروط الأداء. وأيضا دراسة (Gillenkirch et al., 2017) التي هدفت فحص أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) على زيادة حجم عقود الخيارات والمكافآت على أساس الملكية من الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ على ١٧٨ شركة مقيدة بالبورصة في ألمانيا باستخدام سعر السهم السوقي لقياس قيمة عقود الخيارات التحفيزية، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) على زيادة حجم عقود الخيارات التحفيزية والمكافآت على أساس الملكية. وقد اختلفت نتائج بعض الدراسات فيما يتعلق بأثر قياس قيمة عقود الخيارات على معدل دوران العاملين.

حيث توصلت بعض الدراسات إلى أنه يوجد أثر إيجابي لقياس قيمة عقود الخيارات على معدل الدوران، مثل: دراسة (Klein et al., 2018) التي هدفت فحص العلاقة بين عقود الخيارات ومعدل الدوران من الفترة ١٩٤٣ - ١٩٩٦ على ٤٠٠ شركة مسجلة بقاعدة Thomson في أمريكا باستخدام نموذج Monte Carlo Simulation لقياس قيمة عقود الخيارات التحفيزية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين قياس قيمة عقود الخيارات التحفيزية

ومعدل الدوران؛ فكلما زاد منح حجم عقود الخيارات كلما زاد معدل دوران العاملين (أي بقاء العاملين في فترة التشغيل لمدة أطول).

بينما توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر سلبي لقياس قيمة عقود الخيارات على معدل الدوران، مثل: دراسة (Aldatmaz et al., 2016) التي هدفت تحليل العلاقة بين حجم عقود الخيارات ومعدل الدوران (فترة بقاء العاملين) من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ على ١١٢٦ شركة S&P500 مقيدة بالبورصة في أمريكا باستخدام سعر السهم السوقي لقياس قيمة عقود الخيارات، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين منح عقود الخيارات للعاملين ومعدل الدوران (فترة بقاء العاملين).

ولذلك نستنتج اختلاف طرق قياس عقود خيارات شراء العاملين للأسهم والآثار المترتبة على المحاسبة عن هذه العقود.

٢/١/٥ دراسات مرتبطة بممارسات إدارة الأرباح:

اتفقت بعض الدراسات على وجود أثر سلبي لحوكمة الشركات على إدارة الأرباح وبين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح، مثل: دراسة (Susanto et al., 2016) التي هدفت فحص أثر تطبيق حوكمة الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية من الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ على ٢٤٤ شركة مقيدة بالبورصة في إندونيسيا باستخدام نموذج التدفقات النقدية التشغيلية الغير عادية لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي لتطبيق حوكمة الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية، فكلما زادت جودة حوكمة الشركات كلما انخفضت إدارة الأرباح الحقيقية. وأيضا دراسة (Wali et al., 2020) التي هدفت تحليل العلاقة بين جودة نظام الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح الحقيقية من الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ على ٤٠ شركة مقيدة بالبورصة في فرنسا باستخدام نموذج Roychowdhury, 2006 لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح الحقيقية، وترتفع بجودة أنظمة الرقابة الداخلية لتتخفف إدارة الأرباح الحقيقية.

وقد اتفقت بعض الدراسات على وجود علاقة طردية بين المحددات المالية لإدارة الأرباح وأرباح الشركات، مثل: دراسة (Ado et al., 2020) التي هدفت فحص محددات المالية لإدارة الأرباح على أرباح الشركات من الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ على ٨٤ شركة مقيدة بالبورصة في نيجيريا باستخدام معدل العائد على الأصول لقياس أرباح الشركات، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين المحددات المالية لإدارة الأرباح وأرباح الشركات.

كما اتفقت بعض الدراسات على وجود علاقة عكسية بين خطورة الغش وإدارة الأرباح، مثل: دراسة (Suryandari et al., 2019) التي هدفت فحص أثر خطورة الغش على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على ٣٧ شركة مقيدة بالبورصة في إندونيسيا باستخدام نموذج Modified Jones Model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود أثر عكسي لإدارة الأرباح على الغش.

وقد تبيننت نتائج بعض الدراسات في تحديد نوع العلاقة بين محددات إدارة الأرباح المتمثلة في (حوكمة الشركة، وحجم الشركة، والأداء المالي للشركة، وأنظمة المراجعة المستخدمة في الشركة) وإدارة الأرباح، حيث أشارت بعض الدراسات على أنها علاقة عكسية مثل دراسة (Cudia et al., 2018) التي هدفت فحص محددات إدارة الأرباح الخاصة بالشركات القطاع العام والشركات الصناعية المقيدة بالبورصة من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ على ٦٤ شركة قطاع عام في فيليبين باستخدام نموذج Modified Jones Model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين محددات إدارة الأرباح المتمثلة في (الأداء التشغيلي، والأداء المالي، وآليات الرقابة والحوكمة، وهيكله الأنشطة، والمعاملات الاقتصادية الحقيقية للشركة) وإدارة الأرباح.

بينما أشارت بعض الدراسات على أنها علاقة عكسية، مثل دراسة (Kingsley et al., 2016) التي هدفت فحص محددات إدارة الأرباح على مجموعة من الشركات المقيدة في نيجيريا من الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ على ٣٠ شركة مقيدة بالبورصة باستخدام نموذج Jones model ونموذج Modified Jones model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين محددات إدارة الأرباح المتمثلة في (حوكمة الشركات، وحجم الشركة، والأداء المالي، وطرق المراجعة في الشركات) على ممارسات إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات.

واختلفت بعض من الدراسات السابقة في توضيح أثر وجود لجنة المراجعة على كل من جودة التقارير المالية وإدارة الأرباح، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي على دور لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية وإدارة الأرباح: مثل، دراسة (Sahyoun et al., 2020) التي هدفت فحص أثر وجود لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ على ٤١٢ بنك في أمريكا باستخدام نموذج Jones model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لوجود لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية على إدارة الأرباح، فعند زيادة إدارة الأرباح في البنوك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الرقابة من قبل لجنة المراجعة لتحسين جودة التقارير المالية. كما هدفت دراسة (Moses et al., 2020) فحص أثر وجود لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠١٤ على ١٥ بنك في نيجيريا باستخدام نموذج Modified Jones model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لوجود لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، وعدم وجود أثر بين لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. وأيضاً دراسة (Susanto et al., 2016) التي هدفت فحص أثر تطبيق حوكمة الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية من الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ على ٢٤٤ شركة مقيدة بالبورصة في إندونيسيا باستخدام نموذج التدفقات النقدية التشغيلية الغير عادية لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي لتطبيق حوكمة الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية، فكلما زادت جودة حوكمة الشركات كلما انخفضت إدارة الأرباح الحقيقية.

بينما توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر سلبي على دور لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية وإدارة الأرباح: مثل، دراسة (Gabo et al., 2020) التي هدفت فحص أثر إدارة الأرباح على ربحية سعر السهم وعلى مصداقية التقارير المالية من الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ على ٧٩ شركة مقيدة بالبورصة في نيجيريا باستخدام نموذج Jones model لقياس إدارة

الأرباح، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي لإدارة الأرباح على كل من ربحية سعر السهم، ومصداقية التقارير المالية.

بينما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود أثر على دور لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية وإدارة الأرباح: مثل، دراسة (محروس، ٢٠١٩) التي هدفت دور المراجعة المشتركة ولجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح من الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ على ١٩ شركة مقيدة بالبورصة في مصر بعمل دراسة ميدانية، وتوصلت إلى عدم وجود أثر للمراجعة المشتركة ولجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

وبتحليل نتائج هذه الدراسات يتضح تباين وتنوع محددات إدارة الأرباح والآثار المترتبة عليها.

٣/١/٥ الدراسات المرتبطة بأثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح:

تعددت الدراسات الأجنبية في تحليل العلاقة بين منح عقود الخيارات على إدارة الأرباح في العديد من الدول، مثل (أمريكا، أوروبا، بريطانيا، تاوان، كوريا الجنوبية، ألمانيا، السويد، أستراليا، نيجيريا، إندونيسيا، ماليزيا) على فترات زمنية مختلفة. واختلفت نتائج هذه الدراسات في تحديد نوع العلاقة بين المحاسبة عن عقود الخيارات على ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت بعض الدراسات على أنه يوجد علاقة طردية بين منح عقود الخيارات وممارسات إدارة الأرباح: مثل دراسة (Kadan et al., 2016) التي هدفت تحليل أثر منح عقود الخيارات التحفيزية على إدارة الأرباح أثناء فترة الاستحقاق من الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٤ على القوائم المالية السنوية للشركات المسجلة بقاعدة Thomson وعددها ١٧٨٨ شركة في أمريكا باستخدام نموذج Fischer and Verrecc, 2001 لقياس قيمة عقود الخيارات وقت الاستحقاق، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية قوية بين منح عقود الخيارات التحفيزية وإدارة الأرباح أثناء فترة الاستحقاق.

ودراسة (Fabrizi et al., 2017) التي هدفت تحليل خطورة منح حوافز المديرين التنفيذيين على إدارة الأرباح الحقيقية من الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ على ١٠٨٨ شركة مقيدة بالبورصة في أمريكا باستخدام نموذج Roychowdhury, 2006 لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح حوافز المديرين التنفيذيين على إدارة الأرباح الحقيقية. ودراسة (Syariati et al., 2017) التي هدفت تحليل أثر منح مكافآت عقود الخيارات على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ على ١٢٠ شركة ذات قطاع عام في إندونيسيا باستخدام نموذج Modified Jones model لقياس إدارة الأرباح، واستخدام نموذج خطط مكافآت عقود الخيارات التحفيزية لقياس قيمة عقود الخيارات PESOP-plane executive stock option، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح ومنح مكافآت عقود الخيارات للعاملين عند تطبيق برامج إعادة شراء الأسهم المتراكمة. ودراسة (Koeunpark et al., 2018) التي هدفت فحص أثر منح المكافآت التحفيزية للمديرين على إدارة الأرباح من الفترة ١٩٩٧-٢٠١٤ على ١٥٠٠ شركة مقيدة بالبورصة في أمريكا باستخدام سعر السهم السوقي لقياس العلاقة بين المكافآت التحفيزية الممنوحة وإدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود

علاقة طردية بين منح المكافآت التحفيزية للمديرين وإدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات.

ودراسة (Desy et al., 2018) التي هدفت فحص أثر منح مكافآت عقود الخيارات على إدارة الأرباح في ضوء نظام الحوكمة وجودة المراجعة من الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ على ١٦ شركة مقيدة بالبورصة في إندونيسيا باستخدام نموذج Roychowdhury, 2006 الذي يستخدم في قياس إدارة الأرباح الحقيقية لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح مكافآت عقود الخيارات وإدارة الأرباح. وأوصت الدراسة بأنه يجب على الشركات أن تستخدم مكافآت تحفيزية أخرى للحد من إدارة الأرباح، ويجب على مهمة المراجعة أن تستمر في تطوير طرق القياس للتخفيض من إدارة الأرباح الحقيقية. ودراسة (Chiziebart et al., 2019) التي هدفت تحليل أثر منح عقود الخيارات التحفيزية للمديرين على إدارة الأرباح من خلال التلاعب في تقدير الأرباح المتوقعة من الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ على ٩٩٠٥ شركة في أمريكا باستخدام نموذج Black Scholes Model لقياس قيمة عقود الخيارات الممنوحة للمديرين، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح عقود الخيارات للمديرين وإدارة الأرباح. وأوصت الدراسة باستخدام نظام قوي للحوكمة للحد من إدارة الأرباح عند منح عقود الخيارات للمديرين.

ودراسة (Okofò et al., 2019) التي هدفت تحليل أثر منح المكافآت التحفيزية للمديرين التنفيذيين وإدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات في ضوء الأزمة المالية العالمية من الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ على ١٨٠٠ شركة مقيدة بالبورصة في أستراليا باستخدام نموذج CEO COMPIT لقياس حجم المكافآت الممنوحة للمديرين التنفيذيين، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح المكافآت التحفيزية للمديرين التنفيذيين وإدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات سواء كانت قبل أو بعد فترات الأزمة المالية العالمية، وأوصت الدراسة بأهمية تعديل نظام الرقابة والحماية لتقليل الأسلوب الانتهازي الإداري كنوع من أنواع إدارة الأرباح عند منح المكافآت التحفيزية للمديرين التنفيذيين. ودراسة (Lee et al., 2019) التي هدفت تحليل أثر منح المكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦ على ١٨ بنك فيدرالي في كوريا الجنوبية باستخدام نموذج Modified Jones Model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لمنح المكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح.

ودراسة (Song et al., 2020) التي هدفت فحص أثر المعايير المحاسبية عند منح المكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥ على ١٤٣٢ شركة أجنبية مقيدة بالبورصة في أمريكا باستخدام معدل العائد على الأصول لقياس الأرباح عند منح المكافآت التحفيزية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح المكافآت التحفيزية على كل من إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات وإدارة الأرباح الحقيقية بعد تطبيق المعايير المحاسبية على الشركات الأجنبية المقيدة بالبورصة الأمريكية عن نظيرتها من الشركات المحلية الأمريكية. ودراسة (Alhadab et al., 2017) التي هدفت فحص أثر منح المكافآت على أساس الملكية على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ على ٢٠٤ بنك في أوروبا باستخدام نموذج تقدير حجم القروض الخاسرة (DLLP- Discretionary loan loss provisions) لقياس قيمة المكافآت التحفيزية على أساس الملكية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح المكافآت على أساس الملكية وإدارة الأرباح.

ودراسة (Farichah et al., 2017) التي هدفت فحص أثر منح المكافآت الإدارية على إدارة الأرباح وعوائد السهم. وفحص أثر سمعة المراجع على تحفيز الأداء الإداري لإدارة الأرباح من الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ على ٥٤ شركة مساهمة في ماليزيا باستخدام نموذج Modified Jones model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين منح المكافآت الإدارية و إدارة الأرباح وبين سمعة المراجع وإدارة الأرباح فعند ارتفاع سعر السهم الذي يؤدي إلى ارتفاع عائد السهم الذي يحفز المديرين على إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأرباح المعلنة لزيادة حجم المكافآت الإدارية الممنوحة لهم، وتساهم سمعة المراجع في تحسين الأداء الإداري التي تحفز المديرين على إدارة الأرباح لتحسين الأداء المالي لشركة في وقت قصير لزيادة منح المكافآت الإدارية الخاصة بهم.

بينما توصلت بعض الدراسات على وجود علاقة عكسية بين منح عقود الخيارات وممارسات إدارة الأرباح: مثل دراسة (Hsu et al., 2020) التي هدفت تحليل أثر منح المكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح من الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦ على شركات OTC وعددها ١١٠٨٤ في تايوان باستخدام نموذج Roychowdhury,2006 لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، واستخدام Modified Jones model لقياس إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات، وتوصلت إلى وجود أثر عكسي لمنح المكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح.

وتوصلت بعض الدراسات على أنه لا يوجد علاقة بين منح عقود الخيارات وممارسات إدارة الأرباح: مثل دراسة (Moses et al., 2020) التي هدفت تحليل أثر منح كلاً من المكافآت على أساس الملكية والمكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات من الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨ على ١٥٤ شركة مقيدة بالبورصة في نيجيريا باستخدام نموذج Modified Jones model لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى لا يوجد علاقة بين منح المكافآت على أساس الملكية والمكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات. ولذلك يمكن اشتقاق الفروض التالية: الفرض الأول: " لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية". الفرض الثاني: "لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم".

٥ / ٢ المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم:

تعد عقود خيارات شراء العاملين للأسهم أحد أشكال خطط مكافآت العاملين طويلة الأجل لتوحيد المصالح بين المديرين والمساهمين لتخفيض مشكلات الوكالة والاحتفاظ بالعاملين المهرة وتشجيعهم على الاستمرار في العمل بالشركة لرفع قيمة الشركة وتحسين الأداء المالي لديها. وتعتبر عقود خيارات شراء العاملين للأسهم نوع من أنواع المكافآت على أساس الملكية التي تمنحها الشركة لتحقيق التوازن المطلوب بين مصالح المديرين والمساهمين، وتعطي عقود الخيارات الفرصة لتحفيز العاملين على امتلاك بعض من أسهم الشركة وفقاً لأداء الخدمة. وتناولت العديد من الدراسات مفهوم عقود الخيارات بالشرح والتحليل، فعلى سبيل المثال: يرى (Willy et al., 2018) بأنها العقود التي تعطي للمالك حق الخيار وليس الإلزام في شراء (Call Option) أو بيع (Put Option) عدد معين من الأسهم في فترة زمنية محددة بسعر متفق عليه من الشركة؛ كما يرى (منصور، ٢٠١٦؛ عبد النافع، ٢٠١٥) بأنه العقد المتفق عليه

بين البائع (محرر العقد)، والمشتري (حامل العقد) ببيع أو شراء أصل بسعر محدد، وبتاريخ محدد على أن يلتزم المشتري بدفع علاوة للبائع مقابل التمتع بهذا الحق، ويتم تداول هذا العقد داخل أو خارج الأسواق الرسمية المنظمة بين محرر العقد (البائع) وحامله (المشتري).

كما تعددت مسميات عقود خيارات شراء العاملين للأسهم حيث يطلق عليها عقود مالية، وحوافز خيارية طويلة الأجل، ولكن اتفق الباحثون (فرغلي، ٢٠١١؛ محمد، ٢٠١٧ X ; ; Wange et al., 2018 Chendra et al., 2019) على أنها عقود تمنح للعاملين الحق المؤقت دون الإلزام بشراء عدد محدد من الأسهم العادية بسعر متفق عليه سابقاً من الشركة في فترة زمنية معينة، وتكون تلك العقود مشروطة الاستحقاق والأداء؛ كما يرى (بيومي، ٢٠١٢؛ محمد، ٢٠١٧ Chendra et al., 2019) أن الغرض من منح عقود خيارات الأسهم للمديرين والعاملين هو التخفيض من تكلفة الوكالة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية وتوحيد المصالح بين المديرين والمساهمين، ولزيادة أرباح الشركة، وتستخدم أيضاً تلك العقود كحوافز غير مالية لتشجيع العاملين والمديرين على زيادة قيمة الشركة.

ويتناول البحث تحليل الاعتراف، والقياس، والإفصاح المحاسبي لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم في ضوء المعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥ للمدفعات المبنية على أساس الأسهم الخاصة بالعاملين (عبد الفتاح، ٢٠١٩)، ويقابله معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) لعام (٢٠١٦).

١/٢/٥ الاعتراف والقياس المحاسبي لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم

ورد في (فقرة رقم ٨، ٩ ص. ٩٥١) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم ٣٩ لعام ٢٠١٥ الذي ينص على الاعتراف بالسلع أو الخدمات التي تحصل عليها الشركة من قبل العاملين كمصرف" نظراً لأن المصروفات تنشأ عن استهلاك السلع أو الخدمات على الفور، وفي هذه الحالة يتم قيد المصروفات عندما يقوم العاملون بتقديم الخدمة، أو استهلاك البضائع، أو بيعها على الفور.

كما ورد في (فقرة رقم ١٠، ١٢، ١٥ ص. ٩٥٢ - ٩٥٥) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم ٣٩ لعام ٢٠١٥ عند قياس عقود خيارات شراء العاملين للأسهم بالقيمة العادلة: حيث تعتبر عقود خيارات شراء العاملين للأسهم من أدوات حقوق الملكية التي يتم منحها للعاملين كنوع من مجموعة المكافآت الممنوحة لديهم مع المرتب النقدي وغيره من حوافز العاملين، ومن الصعب قياس القيمة العادلة لإجمالي مجموعة المكافآت الممنوحة للعاملين بشكل مستقل دون القياس المباشر للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية للمكافآت الممنوحة وقت المنح، ونتيجة لصعوبة القياس المباشر للقيمة العادلة للخدمات المتلقاة من العاملين يجب على الشركة أن تقيس القيمة العادلة للخدمات المتلقاة من العاملين بالرجوع إلى القيمة العادلة للأدوات الملكية للمكافآت الممنوحة وقت المنح، وعلى الشركة أن تقيس بالقيمة العادلة للأدوات الملكية في تاريخ القياس على أساس أسعار السوق إن أمكن، وإذا لم تتوافر أسعار السوق؛ فعلى الشركة أن تقدر القيمة العادلة للأدوات الملكية باستخدام أسلوب التقييم لتقدير السعر لتلك الأدوات في تاريخ القياس، ويتم الأخذ في الاعتبار شروط الاستحقاق عند قياس قيمة عقود خيارات شراء العاملين للأسهم، فمثلاً: إذا تم منح العاملين عقود خيارات شراء الأسهم بشرط إتمام فترة زمنية معينة لا تقل عن ثلاث سنوات من وقت أداء الخدمة فلا يحق للعاملين تنفيذ العقد إلا بعد انتهاء فترة أداء

الخدمة؛ أما إذا تم منح العاملين عقود خيارات شراء الأسهم بشرط تحقيق مستوى أداء معين، فيجب أن يظل العاملون في خدمة الشركة إلى أن يتم استيفاء هذا الشرط، ويتم تحديد فترة الاستحقاق من تاريخ المنح إلى وقت تحقيق شرط أداء الخدمة.

كما ورد في (فقرة رقم ٤٤، ٤٦، ٥٠ ص. ٩٦٦ - ٩٦٨) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (٣٩) لعام فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لعقود خيارات شراء العاملين للأسهم الذي ينص على الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المعالجات المحاسبية للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم عند منح العاملين عقود الخيارات وقت المنح والتي تمثل في:

- الإفصاح عن حجم عقود الخيارات الممنوحة للعاملين، ومتوسط سعر السهم المرجح، وعن حجم عقود الخيارات التي تم تنفيذها في أثناء الفترة المالية.
- الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية على فهم كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المتلقاة من العاملين أو القيمة العادلة كأدوات ملكية للمكافآت الممنوحة للعاملين خلال الفترة.
- الإفصاح عن إجمالي المصروفات المعترف بها عن الفترة المالية للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم والمسددة في شكل أسهم في قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية على فهم أثر المعالجات المحاسبية للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر الشركة في قائمة الدخل، وفي مركزها المالي.

ويمكن التعليق على ذلك أنه لا يزال هناك بعض التحديات التي تواجه تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) مثل قياس قيمة عقود خيارات شراء العاملين للأسهم عند المنح ويجب مراعاتها عند إصدار تحديثات على المعيار (٣٩) في المستقبل.

٣/٥ تحليل طبيعة ممارسات إدارة الأرباح:

تعتبر عقود خيارات شراء العاملين للأسهم من أهم دوافع المديرين لممارسات إدارة الأرباح من خلال التلاعب في تقدير الأرباح المعلنة سواء بزيادتها أو بتخفيضها بما يتفق مع نظام المكافآت المتبع في الشركة، وبما يحقق أقصى استفادة للمديرين، وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح أحد المشكلات الأساسية التي تترتب على منح عقود خيارات شراء العاملين للأسهم وقت المنح حيث أن منح عقود خيارات شراء العاملين للأسهم تساهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح بسبب المزج بين مكافآت المديرين المرتبطة مباشرة بالأداء (مثل عقود الخيارات)، والمكافآت النقدية المرتبطة بالوظيفة مثل المرتبات والعلوات التي أثرت على أداء المديرين لمصلحة الشركة، وتتزايد ممارسات إدارة الأرباح في ظل منح عقود خيارات شراء العاملين للأسهم بصورة أكبر من قبل الشركة. وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح من الأنشطة التي تمارسها إدارة الشركة لتعديل نتائج الأرباح التي تؤثر على ربحية سعر السهم، وأحد أسباب حدوث ممارسات إدارة الأرباح هو التقديرات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية من قبل المديرين مما يؤدي إلى التعديل في التقارير المالية لخداع مستخدمي هذه التقارير المالية وخاصة

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

المساهمين لتركيزهم فقط على الأداء المالي للشركة. وتناولت العديد من الدراسات مفهوم ممارسات إدارة الأرباح، فلا يوجد لها تعريف محدد.

حيث عرفها (Uwuigbe et al., 2015) بأنها التلاعب في أرقام الأرباح المفصح عنها من خلال استخدام التقديرات الشخصية من قبل المديرين لتضليل مستخدمي القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بأرقام الأرباح، وتعرف أيضاً بالمجهود الشخصي من قبل المديرين عند التلاعب في صافي الربح باستخدام طرق محاسبية معينة، أو تغيير الطرق المحاسبية والاعتراف بالبنود غير المنشورة في التقارير المالية، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف بالمصروفات، أو العوائد، أو استخدام وسائل أخرى مصممة للتأثير على الأرباح قصيرة المدى، كما عرفها (مليجي، ٢٠١٥-٢٠١٦) بأنها تدخل من قبل المديرين للتأثير على الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية لتحقيق الاستقرار في الأداء المالي، أو تحقيق منافع خاصة للمديرين مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، وعلى اتخاذ القرارات السليمة من قبل مستخدمي القوائم المالية في ضوء الأرباح الصورية المعلن عنها، وقد عرفها (حسن، ٢٠١٥) بأنها الرغبة في تعديل القوائم المالية بغرض الوصول إلى تحقيق الأرباح المستهدفة المحققة مسبقاً من قبل الإدارة لمواجهة توقعات السوق، وأصحاب المصالح المختلفة، وتوقعات المحللين الماليين؛ بينما عرفها (علي، ٢٠١٦) بأنها تدخل متعمد من قبل المديرين في عملية إعداد التقارير المالية من خلال استخدام التسويات المحاسبية لتحقيق مكاسب شخصية، وإعطاء انطباع غير سليم عن الأداء الاقتصادي الفعلي للشركة، وتحسين نتائج الشركة، وتضليل أصحاب المصالح، والتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية.

٥/ ٤ تحليل أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح:

تستخدم عقود الخيارات عند قياس الكفاءة الإدارية، وترتبط تلك العقود بشكل مباشر بين ما يتم منحه للعاملين، وبين قدرتهم على زيادة معدلات الأداء، وبالتالي فإن زيادة القيمة السوقية للشركة تؤدي إلى زيادة قيمة عقود الخيارات (أحمد، ٢٠١٣)، ولكن قد تمارس الشركة إدارة الأرباح عند منح عقود الخيارات وفقاً للأرباح النهائية التي يعتمد عليها المديرين في تقييم طبيعة الأداء الفعلي للشركة، وهذا يعتبر هام في التمييز بين الأرباح الحقيقية وغير الحقيقية (Hsu et al., 2020) حيث تعددت الدراسات السابقة في توضيح العلاقة بين أثر منح عقود الخيارات سواء كانت للمديرين أو العاملين على كل من ممارسات إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

كما توصلت دراسة (Kadan et al., 2016) إلى وجود أثر طردي قوي لمنح عقود الخيارات التحفيزية على إدارة الأرباح في أثناء فترة الاستحقاق. وفي نفس السياق استهدفت دراسة (Almadi et al., 2016) تحليل أثر منح المكافآت التحفيزية للمديرين التنفيذيين على إدارة الأرباح في ضوء نظام قوي للحوكمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي لمنح المكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح، وينتج عن أثر تطبيق نماذج الحوكمة عند منح المكافآت التحفيزية للمديرين التنفيذيين على إدارة الأرباح أثر إيجابي، حيث أنها تعمل على تخفيض خطر إدارة الأرباح عند منح المكافآت التحفيزية للمديرين التنفيذيين مما يؤدي إلى حماية ثروة المستثمرين والمساهمين.

كما استهدفت دراسة (Fabrizi et al., 2016) تحليل خطورة منح حوافز المديرين التنفيذيين وارتباطها بإدارة الأرباح الحقيقية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين منح حوافز المديرين التنفيذيين وإدارة الأرباح الحقيقية. واستهدفت دراسة (Moses et al., 2020) تحليل أثر منح كلا من المكافآت على أساس الملكية والمكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر طردي معنوي لمنح المكافآت على أساس الملكية والمكافآت التحفيزية على إدارة الأرباح على أساس تقدير الاستحقاقات.

ويمكن التوصل من خلال مناقشة وتحليل الدراسات السابقة إلى أنه يمكن الحد من إدارة الأرباح عند منح عقود الخيارات من خلال وجود نظام حوكمة جيد، وتعيين مراجع جيد، وجود رقابة جيدة على المديرين.

٥/٥ الدراسة التطبيقية:

يشمل هذا الجزء على مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، ومحددات الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ونتائج الدراسة وذلك كما يلي:

١/٥/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة أوراقها بالبورصة المصرية، وقد تم مراعاة الشروط الآتية عند اختبار عينة الدراسة:

- تمثل الشركات المسجلة بمؤشر EGX50 من أنشط الشركات المانحة عقود الخيارات خلال الفترة الزمنية التي تتراوح من ٢٠١٥ – ٢٠١٩، والسبب في اختيار تلك الفترة هي أنها تمثل فترة تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) بعنوان " المدفوعات المبنية على أساس الأسهم " في عام ٢٠١٥، والذي تم تعديله مرة أخرى من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في عام ٢٠١٧ (التقرير السنوي للمؤشر EGX، ٢٠١٨).
- استبعاد قطاع البنوك والشركات المالية لطبيعتها الخاصة.

وبالتالي فإن العينة المبدئية تمثلت في عدد الشركات خمسون شركة بعد استبعاد قطاع البنوك والشركات المالية نظراً لطبيعتها أصبح عدد الشركات ثلاث وأربعون شركة، ويصبح إجمالي عدد المشاهدات مئتان وخمسة عشر (٢١٥) مشاهدة لاختبار فروض الدراسة. ونلاحظ أن الشركات التي تمنح عقود الخيارات أقل بكثير من الشركات التي لا تمنح عقود الخيارات وترى الباحثة أن السبب في ذلك هو صعوبة قياس القيمة العادلة لعقود الخيارات وقت المنح، وأن التعديلات الحديثة للمعيار المحاسبي المالي الدولي رقم (٢) لم تكن فعالة في تحسين وتبسيط المعالجات المحاسبية للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم بل زاد الأمر تعقيداً (James et al., 2018).

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

الشركات التي تمنح عقود الخيارات	الشركات التي تمنح عقود الخيارات
الشركة العربية لخليج الأقطان	شركة أوراسكوم للتنمية مصر
الشركة المصرية للمنتجات السياحية	شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير	شركة مستشفى كيلوبترا
شركة الصناعات الغذائية العربية - دومتي	شركة السويس اليكترويك
شركة مصر للألمونيوم	شركة القابضة المصرية الكويتية
شركة جهينة للصناعات الغذائية	شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير
شركة اديتا للصناعات الغذائية	شركة ابن سينا فارما
شركة سيدي كرير للبتروكيماويات	شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة
شركة الشرقية استرن كومباني	شركة عبور لاند للصناعات الغذائية
شركة ارابيا انفستمنتج هولدنغ	شركة بالم هيلز للتعمير
شركة داييس للملابس الجاهزة	شركة جي بي أوتو
شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
شركة رمكو لإنشاء القرى السياحية	
شركة التساجون الشرفيون للسجاد	
شركة السويس للأسمنت	
شركة حديد عز	
شركة جنوب الوادي للأسمنت	
شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	
شركة الحديد والصلب المصرية	
شركة ام ام للصناعة والتجارة العالمية	
شركة الكابلات الكهربائية المصرية	
شركة المصرية للإتصالات	
شركة إعمار مصر للتنمية	
مجموعة بورثو القابضة	
شركة الوادي العالمية للاستثمار والتنمية	
مجموعة عامر القابضة - عامر جروب	
شركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية	
شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	
الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	
شركة القاهرة للزيوت والصابون	
شركة العالمية للاستثمار والتنمية	

٢/٥/٥ مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على المواقع الإلكترونية المتاحة، مثل: موقع مباشر (www.mubasher.inf)، وموقع الأرقام (www.argaam.com)، وموقع إتش سي لتداول الأوراق المالية (www.hcestox.com) لتجميع البيانات المالية بالتقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة أوراقها بالبورصة المصرية لقياس أثر منح عقود الخيارات على ممارسات إدارة الأرباح.

٣/٥/٥ محددات الدراسة:

تم التركيز على أنشط خمسون شركة مساهمة مصرية مقيدة أوراقها بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ لبيان أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح في قائمة المركز المالي.

٤/٥/٥ متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم، ويمكن قياس ذلك المتغير كمصروف مكافأة في قائمة الدخل (Ismail et al., 2019, p.26).

بينما يمثل المتغير التابع للدراسة في ممارسات إدارة الأرباح التي تحقق عدد من المنافع الشخصية لإدارة الشركة، وتعبر هذه الممارسات عن قيام إدارة الشركة باستخدام السياسات المحاسبية لتحقيق أعلى مستويات الربحية المستهدفة، فضلاً عن استخدامها لتلك السياسات المحاسبية أيضاً لتحقيق مستوى عوائد سوقية ملائمة لكافة الأطراف ذوي المصلحة مما يدفعها إلى إجراء مجموعة من التنبؤات الإدارية بأسعار الأسهم مع محاولة تحقيقها لإقناع كافة الأطراف ذوي المصلحة بقدرتها الملائمة على إدارة الشركة (Oneil et al., 2019, p.4).

وبالتالي، يمكن قياس ممارسات إدارة الأرباح بإحدى طريقتين: الأولى، مستوى الاستحقاقات الناتجة من استخدام السياسات المحاسبية. والثانية، استخدام مستوى الانحراف لربحية سعر السهم. ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

الدراسات السابقة	طريقة القياس	نوعه	المتغير
(Ismail et al., 2019)	مصروف مكافأة في قائمة الدخل.	مستقل.	المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم.
(Oneil et al., 2019).	على أساس مستوى الاستحقاقات الناتجة من استخدام السياسات المحاسبية. وعلى أساس استخدام مستوى الانحراف لربحية سعر السهم.	تابع.	ممارسات إدارة الأرباح.

ويعتمد قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات على استغلال فجوة البدائل المحاسبية، ولغرض قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات يمكن للباحثة استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء، بحيث تمثل القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية التي يتم الحصول عليها من هذا النموذج مقياس عكسي لجودة الاستحقاقات ومن ثم مستوى ممارسات إدارة الأرباح (Oneil et al., 2019 p.4). ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$TACC/Lag TA = \alpha_0 + \alpha_1(1/Lag TA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/Lag TA + \alpha_3(Lag ROA) + \alpha_4(PPE/La TA) + \square (1)$$

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

حيث تمثل:

المتغير	الدلالة	طريقة القياس
TACC	الاستحقاقات الكلية.	الفرق بين صافي الربح التشغيلي من الشركة وبين التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.
ΔREV	التغير في صافي المبيعات.	الفرق بين قيمة مبيعات السنة الحالية وقيمة مبيعات السنة السابقة من قائمة الدخل.
ΔREC	التغير في صافي العملاء وأوراق القبض.	الفرق بين قيمة صافي العملاء وأوراق القبض السنة الحالية وقيمة صافي العملاء وأوراق القبض السنة السابقة من قائمة التدفقات النقدية.
Lag ROA	العائد على الأصول للسنة السابقة.	صافي الدخل للسنة السابقة من واقع قائمة التدفقات النقدية مقسوماً على إجمالي أصول السنة السابقة.
PPE	إجمالي الأصول الثابتة.	إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك).
Log TA	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول الذي يستخدم كمقياس لحجم الشركة.

وقد تم تشغيل هذا النموذج رقم (١) باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة بحيث لا يقل عدد المشاهدات عن ٨ مشاهدات في السنة الواحدة على أن يتم استخدام القيمة المطلقة لبواقي النموذج كمقياس للاستحقاقات التقديرية، فكلما زادت قيمة تلك الاستحقاقات بغض النظر عن إشارتها دل ذلك على احتمالية وجود أخطاء أو تلاعب أو غش في رقم الأرباح، ومن ثم تشير إلى ارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح.

ويعتمد قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الانحرافات في التنبؤ بربحية السهم، من خلال قياس هذا المتغير بالقيمة المطلقة للفرق بين ربح السهم الفعلي و ربح السهم المتنبئ به مقسومة على سعر السهم في بداية السنة، وبذلك يمكن التعبير عن دقة التنبؤات من خلال المعادلة التالية (Hope, 2003b):

$$- \left[\frac{\text{ربحية السهم الفعلية} - \text{ربحية السهم المتنبأ بها}}{\text{سعر السهم في بداية السنة المالية}} \right] = \text{دقة التنبؤات}$$

حيث أنه كلما زاد سعر السهم أدى إلى زيادة دقة التنبؤ بمستوى الانحراف لربحية سعر السهم.

المتغيرات الرقابية:

يمكن حصر أهم المتغيرات الرقابية في ((Cruz et al., 2018, p.121-124):

المتغير	الرمز	طريقة القياس
معدل العائد على الأصول	ROA	اجمالي الدخل التشغيلي مقسوماً على حجم الأصول.
معدل النمو	GROW	وهي نسبة التغير في المبيعات.
مستوى التغير في الأنشطة التشغيلية	ΔOA	نسبة التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
الرافعة المالية	LEV	نسبة الديون الى اجمالي الأصول.
مؤشر التكلفة البيعية العمومية والادارية	SGA Ratio	اجمالي التكلفة البيعية العمومية والادارية مقسوما على اجمالي الإيرادات.
مستوى التقلب في المبيعات	Sales VOL	الانحراف المعياري للتغير في المبيعات لمدة خمس سنوات مقسوما على اجمالي الأصول في السنة الأخيرة.
حجم الشركة	Log Size	لوغاريتم القيمة السوقية لإجمالي أصول الشركة.
نسبة الملكية المؤسسية	INST	نسبة الملكية المؤسسية الى اجمالي هيكل ملكية الشركة.

٥/٥/٥ نموذج اختبار الفروض الإحصائية:

في إطار تحليل أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاساً بكل من مستوى الاستحقاقات وربحية سعر السهم، ثم تقسيم الفروض الإحصائية إلى فرضين رئيسيين، وفي ضوء ذلك تمثل نماذج اختبار الفروض الإحصائية على النحو التالي:

١/٥/٥/٥ نموذج اختبار الفرض الأول:

يشير الفرض الأول إلى أنه: "لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاساً بالاستحقاقات التقديرية". ومن ثم يمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الأول على النحو التالي (Yu-Ho et al., 2019, p.10):

$$\text{Disc-ACC} = \beta_0 + \beta_1 \text{ CEO BLK} + \beta_2 \text{ Non CEO BLK} + \beta_3 \text{ ROA} + \beta_4 \text{ GROW} + \beta_5 \Delta \text{OA} + \beta_6 \text{ LEV} + \beta_7 \text{ SGA Ratio} + \beta_8 \text{ Sales VOL} + \beta_9 \text{ Surprise} + \beta_{10} \text{ Log Size} + \beta_{11} \text{ INST} + \varepsilon. (1)$$

حيث تمثل:

المتغير	الدلالة
Disc-ACC	مستوى الاستحقاقات التقديرية والمستخرجة من قيمة البواقي من تشغيل النموذج رقم (١) والتي تعبر عن مستوى ممارسات ادارة الأرباح.
CEO BLK	حجم ملكية المديرين التنفيذيين لعقود الخيارات.
Non CEO BLK	حجم ملكية العاملين لعقود الخيارات.

وقد تم تعريف بقية متغيرات النموذج فيما سبق.

٢/٥/٥/٥ نموذج اختبار الفرض الثاني:

يشير الفرض الثاني لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم. ومن ثم يمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الثاني على النحو التالي (Yu-Ho et al., 2019, p.10):

$$\text{Error} = \beta_0 + \beta_1 \text{ CEO BLK} + \beta_2 \text{ Non CEO BLK} + \beta_3 \text{ ROA} + \beta_4 \text{ GROW} \\ + \beta_5 \Delta \text{OA} + \beta_6 \text{ LEV} + \beta_7 \text{ SGA Ratio} + \beta_8 \text{ Sales VOL} + \beta_9 \\ \text{ Surprise} + \beta_{10} \text{ Log Size} + \beta_{11} \text{ INST} + \varepsilon. (2)$$

حيث تمثل:

Error = أخطاء التنبؤ بربحية سعر السهم والمستخرجة من المعادلة المصممة لقياس أخطاء التنبؤ والسابق توضيحها في القسم ٤-٢-٢.

وقد تم تعريف باقي متغيرات النموذج سابقا.

٦/٥/٥ نتائج الدراسة:

يمكن للباحثة استعراض وتحليل نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في استعراض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويتمثل الثاني في استعراض مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة؛ ويتمثل الثالث في استعراض وتحليل نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/٦/٥/٥ الإحصاءات الوصفية:

هدفت الإحصاءات الوصفية عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة مفردات عينة ومتغيرات الدراسة التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى.

وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد على استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة. وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي.

وبالتالي، يمكن عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٤-١): الإحصاءات الوصفية

	عدد المشاهدات	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكثر قيمة
Error	215	-0.11	0.13	-0.84	0.00
Disc-ACC	215	0.60	0.49	0.00	1.00
CEO BLK	215	12552121	18621452	108425	25633789
Non CEO BLK	215	26552464.96	40874862.95	2442	180435633
ROA	215	7.88	71.26	0.00	1527.01
Grow	215	0.26	0.90	-1.00	8.27
ΔOA	215	0.37	0.49	0.07	0.72
Lev	215	1.59	9.58	-91.26	181.26
SGA Ratio	215	0.64	0.48	0.00	1.00
Sales VOL	215	39.60	10.08	28.56	78.80
Surprise	215	14.54	34.04	2.44	210.30
Log size	215	8.71	0.79	5.30	10.67
INST	215	0.29	0.11	0.07	0.72

يتبين من نتائج الجدول رقم (٤-١) أن الوسط الحسابي لمستوى الاستحقاقات Disc-ACC يبلغ ٦, وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما، وتشير إلى ارتفاع مستوى استخدام الاستحقاقات كوسيلة رئيسية لممارسات إدارة الأرباح.

كما يتضح أن متوسط أخطاء تنبؤات المحللين الماليين يبلغ -١١, وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى أخطاء تنبؤات المحللين الماليين، وهو ما يشير إلى أن الإدارة تسعى جاهدة إلى أن تجعل ربحية السهم متقاربة مع توقعات المحللين الماليين في السوق، فضلاً عن تقاربها مع توقعات الإدارة نفسها، وهو ما يشير إلى استخدام التنبؤات بالربحية كوسيلة أيضاً لممارسات إدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، يتبين من نتائج الدراسة أن الوسط الحسابي لكلا المتغيرين وهو منح عقود الخيارات للمديرين التنفيذيين ومنح لغير المديرين التنفيذيين تتراوح ما بين ١٢,٥٥٢,١٢١ إلى ٢٦,٥٥٢,٤٦٤ على التوالي، وهو ما يشير إلى أن حجم عقود الخيارات الممنوحة للعاملين ضعف حجم عقود الخيارات الممنوحة للمديرين التنفيذيين أي أن العاملين أكثر تنافساً على شراء عقود الخيارات عن المديرين التنفيذيين.

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحثة انخفاض مستوى التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (OA) حيث يبلغ ٣٧، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى استغلال الاستحقاقات بنسبة كبيرة كوسيلة جيدة لممارسات إدارة الأرباح.

مصفوفة ارتباط بيرسون:

تتناول الباحثة في هذا الجزء من البحث عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (٤-٢) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الأزواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحثة بقياس معامل VIF للتأكد من عدم تواجدها مشاكل الأزواج الخطي.

ويتضح لدى الباحثة من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٤-٢) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٨، وهو ما يشير إلى صحة عدم وجود مشكلات محاسبية تتعلق بعقود خيارات شراء العاملين للأسهم وإمكانية أثرها على ممارسات إدارة الأرباح.

جدول رقم (٢-٤): مصفوفة ارتباط بيرسون

	Error	Disc-ACC	CEO BLK	Non CEO BLK	ROA	Grow	ΔOA	Lev	SGA Ratio	Sales VOL	Surprise	Log size	INST
Pearson Correlation	1	-.035	.085	.034	.165	-.084	.255**	.238**	.019	.054	-.145	-.058	.161
Error		1	.705	.709	.071	.362	.005	.009	.839	.557	.111	.526	.078
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	-.035	1	.089	.241**	.168	.135	-.024	.162	-.110	-.158	.253**	-.059	.154
Disc-ACC			1	.332	.065	.140	.798	.076	.231	.084	.005	.519	.091
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.085	.089	1	-.279**	.268**	.072	-.040	.033	.220*	.009	.106	.126	.514**
CEO BLK				1	.003	.431	.667	.716	.015	.926	.247	.169	.000
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.034	.241**	-.279**	1	.658**	.117	-.077	-.255**	.054	-.261**	-.100	-.269**	.002
Non CEO BLK					1	.202	.399	.005	.553	.004	.277	.003	.981
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.165	.168	.268**	.658**	1	-.032	.077	-.509**	-.130	-.344**	-.315**	-.382**	-.049
ROA						1	.724	.400	.154	.000	.000	.000	.596
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	-.084	.135	.072	.117	-.032	1	-.316**	.302**	.079	-.165	.078	-.164	.162
Grow							1	.000	.388	.070	.394	.072	.075
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.255**	-.024	.040	-.077	.077	-.316**	1	-.112	.006	.034	-.077	-.030	.070
ΔOA								1	.951	.709	.404	.744	.443
	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

	Error	Disc-ACC	CEO BLK	Non CEO BLK	ROA	Grow	AOA	Lev	SGA Ratio	Sales VOL	Surprise	Log size	INST
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.238**	.162	.033	-.255**	-.509**	.302**	-.112	1	-.027	.063	.403**	.261**	.309**
Sig. (2-tailed)	.009	.076	.716	.005	.000	.001	.223	1	.768	.490	.000	.004	.001
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.019	-.110	.220*	.054	-.130	.079	.006	-.027	1	.089	-.065	.427**	.258**
Sig. (2-tailed)	.839	.231	.015	.553	.154	.388	.951	.768	1	.333	.479	.000	.004
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.054	-.158	.009	-.261**	-.344**	-.165	.034	.063	.089	1	.036	.235**	-.075
Sig. (2-tailed)	.557	.084	.926	.004	.000	.070	.709	.490	.333	1	.691	.009	.412
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	-.145	.253**	.106	-.100	-.313**	.078	-.077	.403**	-.065	.036	1	.122	.229*
Sig. (2-tailed)	.111	.005	.247	.277	.000	.394	.404	.000	.479	.691	1	.182	.011
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	-.058	-.059	.126	-.269**	-.382**	-.164	-.030	.261**	.427**	.235**	.122	1	.214*
Sig. (2-tailed)	.526	.519	.169	.003	.000	.072	.744	.004	.000	.009	.182	1	.019
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215
Pearson Correlation	.161	.154	.514**	.002	-.049	.162	.070	.309**	.258**	-.075	.229*	.214*	1
Sig. (2-tailed)	.078	.091	.000	.81	.596	.075	.443	.001	.004	.412	.011	.019	1
N	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215	215

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وعلاوة على ذلك يتبين وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة CEO BLK, التنفيذيين والمتميز التابع هو ممارسات ادارة الأرباح مقاسا بكل من الاستحقاقات التقديرية وانحراف ربحية سعر السهم على التوالي. أي أن، منح عقود الخيارات للمديرين التنفيذيين، ومنح عقود الخيارات لغير المديرين التنفيذيين يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح سواء باستخدام الاستحقاقات التقديرية أو انحراف ربحية سعر السهم، ولا يمكن التسليم بصحة هذه النتيجة المبدئية حتى يتم اختبار الفروض.

نتائج اختبارات الفروض الاحصائية:

هدفت الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم للمديرين وغير المديرين على ممارسات ادارة الأرباح مقاسا بكل من الاستحقاقات التقديرية وانحراف ربحية سعر السهم. وذلك من خلال تشغيل نماذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة الحالية. والجدير بالذكر أن الباحثة استخدمت العوامل الثابتة للشركات (Firm Fixed Effects) عند إجراء تحليل الانحدار وهي العوامل المتعلقة بكل قطاع في الشركة أو الفترة الزمنية التي قامت فيها الشركة بالإفصاح لتجنب عوامل الارتباط المتوقعة بين القطاعات المختلفة^(١). ويمكن توضيح نتائج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة على النحو التالي:

أولاً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

ينص الفرض الأول على أنه لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة تم تشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (١) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة واعتماداً على تحليل الأثر من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (١) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٣) على النحو التالي:

١ تستخدم العوامل الثابتة لتجنب عوامل التحيز المحتمل على النتائج حيث أن كل مشاهدة تسجلها احدى الشركات لها العديد من الخصائص التي ربما تؤثر أو لا تؤثر على المتغيرات المستقلة بالنموذج مما قد يساهم في خلق نوع من التحيز في مخرجات تشغيل النموذج وتظهر الحاجة الى التحكم في هذه الخصائص (Reyna-Torres, ٢٠٠٧). كما قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار لكافة النماذج بالدراسة مع مراعاة الأخطاء المعيارية الحصينة العنقودية (ered Robust Standard ErrorsClust) لتجنب أي تجمعات تؤثر على مستوى الشركات.

جدول رقم (٤-٣): نتائج اختبارات الفرض الإحصائي الأول

Dependent Variable: Earnings Management (Accruals)

Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	0.403	0.366	0.718
CEO BLK	567111.42	0.563	0.803
Non CEO BLK	628954.68	0.727	0.611
ROA	0.099	0.249	0.806
Grow	0.200	0.314	0.756
ΔOA	-0.128	-0.510	0.615
Lev	2.567	2.447	0.022
SGA Ratio	-3.744	-3.014	0.006
Sales VOL	1.330	1.239	0.228
Surprise	0.254	0.544	0.592
Log size	-0.484	-0.534	0.599
INST	-1.496	-1.811	0.083
Industry Dummies	<i>Included</i>		
Year Dummies	<i>Included</i>		
N	215		
Adj.R2	83.30%		
VIF (Max)	9.51		

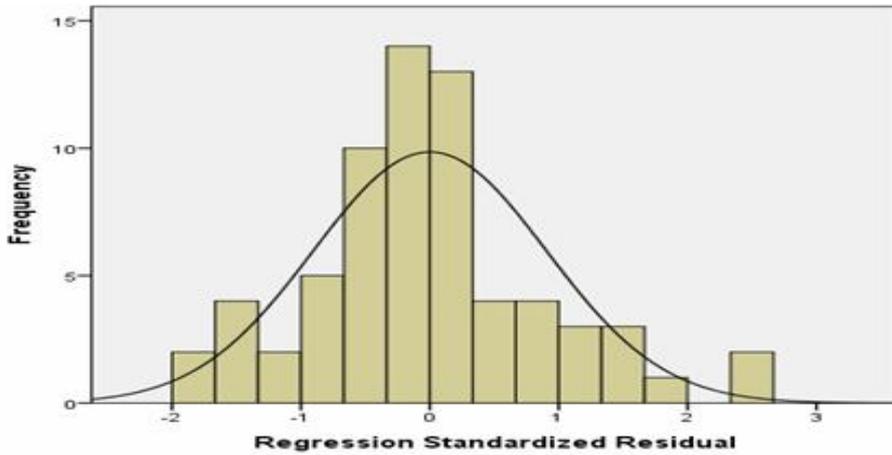
يتبين من خلال تحليل النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٣) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٨٣,٣%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية بنسبة ٨٣,٣%. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، وهو ما يشير إلى ملاءمة نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية يتبين للباحثة عدم معنوية المتغيرات المستقلة CEO BLK, Non CEO BLK الخاصة بمنح عقود الخيارات للمديرين التنفيذيين، ومنح لغير المديرين التنفيذيين حيث أن

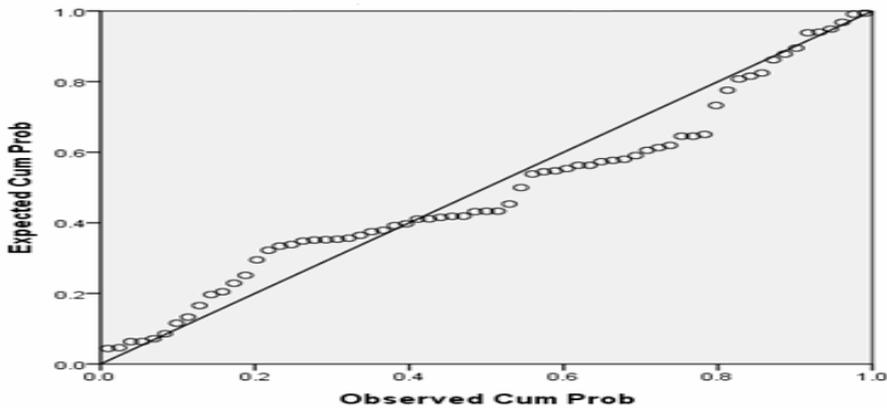
(0.05 > Sig. = 0.803, 0.611 < 2; t-stat. = 0.563, 0.727) على التوالي، ومن ثم يتبين أن المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم ليس لها أي أثر معنوي على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية، أي أن ارتفاع مستوى المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم في ضوء المعيار المحاسبي المصري المعدل (٣٩) لعام ٢٠١٥ مقاسا بحجم مصروف عقود الخيارات لا يؤثر على مستوى ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية.

كما يتعين معنوية معاملات المتغيرات الحاكمة LEV, SGA Ratio الخاصة بالرافعة المالية وقيمة المصروفات البيعية العمومية والإدارية على التوالي، ولكن يحمل المتغير الأول

إشارة موجبة حيث أن ($t\text{-stat.} = 2.447 > 2$; $\text{Sig.} = 0.022 < .05$)، بينما يحمل المتغير الأخير إشارة سلبية حيث أن ($t\text{-stat.} = -3.014, > 2$; $\text{Sig.} = 0.006 < .05$). وتلك النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير الحاكم الرافعة المالية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات، ووجود علاقة عكسية بين المتغير الحاكم قيمة المصروفات البيعية العمومية والإدارية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات. أي أن، زيادة الرافعة المالية تؤدي إلى زيادة مستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات، كما أن زيادة قيمة المصروفات البيعية العمومية والإدارية يؤدي إلى انخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ ($VIF = 9.51$). وعلاوة على ذلك، يتأكد اتباع العينة للتوزيع الطبيعي من خلال الرسم البياني التالي:



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

وبالإضافة الى ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات من خلال تحديد المتغيرات المستقلة لمنح عقود الخيارات للمديرين التنفيذيين، ومنح عقود الخيارات لغير المديرين التنفيذيين والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

$$\text{Disc-ACC} = 0.403 + 567111.42 \text{ CEO BLK} + 628954.68 \text{ Non CEO BLK} + 0.099 \text{ ROA} + 0.200 \text{ GROW} - 0.128 \Delta \text{OA} + 2.567 \text{ LEV} - 3.744 \text{ SGA Ratio} + 1.330 \text{ Sales VOL} + 0.254 \text{ Surprise} - 0.484 \text{ Log Size} - 1.496 \text{ INST.}$$

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض العدم الأول والمتفق مع فرض الدراسة ورفض الفرض البديل حيث أنه تم التوصل إلى:

لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاساً بالاستحقاقات التقديرية.

ثانياً: نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

ينص الفرض الثاني على أنه لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاساً بانحراف ربحية سعر السهم. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة تم تشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٢) لاختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٢) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٤) على النحو التالي:

جدول رقم (٤-٤): نتائج اختبارات الفرض الإحصائي الثاني

Dependent Variable: Earnings Management (Error)

Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	-0.701	-2.892	0.000
CEO BLK	468522.03	1.056	0.635
Non CEO BLK	633122.12	1.006	0.869
ROA	-0.025	-1.523	0.138
Grow	0.748	2.853	0.000
ΔOA	-0.187	-6.295	0.000
Lev	1.033	5.734	0.000
SGA Ratio	-0.044	-5.191	0.000
Sales VOL	-0.001	-0.413	0.683
Surprise	0.001	0.383	0.704
Log size	0.001	4.653	0.000
INST	-0.001	-1.588	0.122
Industry Dummies		Included	
Year Dummies		Included	
N		215	
Adj.R2		81.60%	
VIF (Max)		4.20	

يتبين من خلال تحليل النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٤) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٨١,٦، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج رقم (٢) لاختبار الفرض الثاني للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم حيث تبلغ ٨١,٦. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، وهو ما يشير إلى ملاءمة نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية يتبين للباحثة عدم معنوية المتغيرات المستقلة CEO BLK, Non CEO BLK الخاصة بمنح عقود الخيارات للمديرين التنفيذيين، ومنح عقود الخيارات لغير المديرين التنفيذيين حيث أن

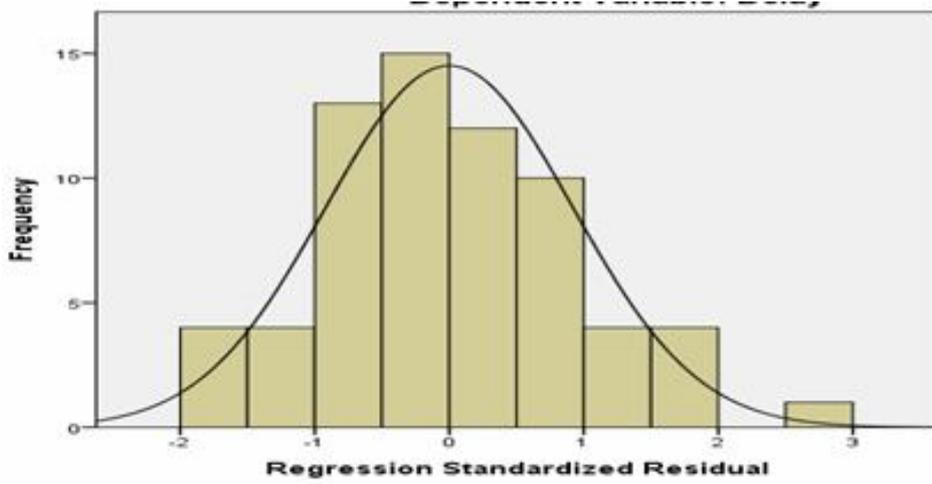
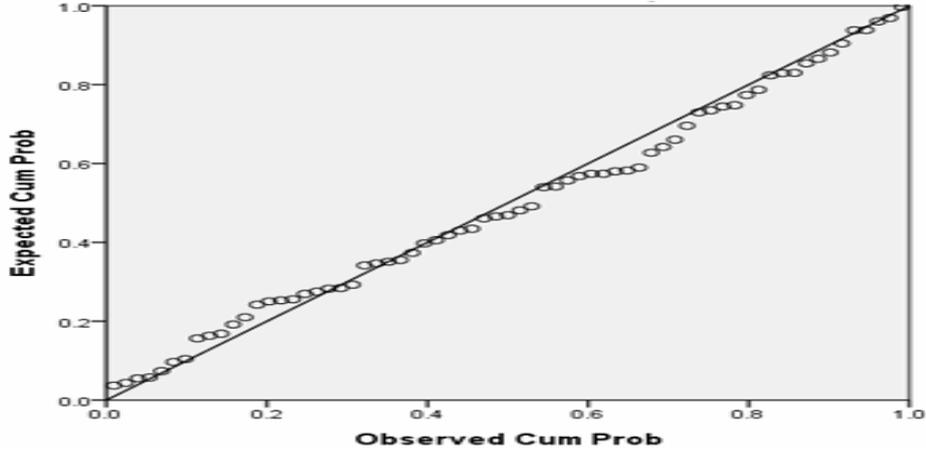
$$(t\text{-stat.} = 1.056, 1.006 < 2; \text{Sig.} = 0.635, 0.869 > .05)$$

على التوالي، ومن ثم يتبين أن المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم في ضوء تطبيق المعيار المحاسبي المصري المعدل (٣٩) لعام ٢٠١٥ ليس لها أثر معنوي على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم، أي أن ارتفاع مستوى المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم لن يؤدي إلى ارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم.

كما يتبين معنوية معاملات المتغيرات الحاكمة GROW, LEV, ΔOA, SGA Ratio الخاصة بمعدل النمو والرافعة المالية ومعدل التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وقيمة المصروفات البيعية العمومية والإدارية على التوالي، ولكن يحمل المتغيران الأولان إشارة موجبة حيث أن (0.05 < 0.000, 0.000 < Sig. = 0.000, 5.734 > 2; t-stat. = 2.853)، بينما يحمل المتغيران الأخيران إشارة سلبية حيث أن

(0.05 < 0.000, 0.000 < Sig. = 0.000, -5.191 > 2; t-stat. = -6.295). وهذه النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الحاكمة معدل النمو والرافعة المالية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام انحراف ربحية سعر السهم، ووجود علاقة عكسية بين المتغيرات الحاكمة معدل التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وقيمة المصروفات البيعية العمومية والإدارية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام انحراف ربحية سعر السهم. أي أن، زيادة معدل النمو والرافعة المالية يؤدي إلى زيادة مستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام انحراف ربحية سعر السهم، كما أن زيادة معدل التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وقيمة المصروفات البيعية العمومية والإدارية يؤدي إلى انخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام انحراف ربحية سعر السهم. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 4.20). وعلاوة على ذلك، تتأكد اتباع العينة للتوزيع الطبيعي من خلال الرسم البياني التالي:

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



وبالإضافة الى ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ وتأثيره على المتغير التابع الخاص بممارسات إدارة الأرباح باستخدام انحراف ربحية سعر السهم من خلال معرفة المتغيرات المستقلة لعقود الخيارات للمديرين التنفيذيين، وعقود الخيارات لغير المديرين التنفيذيين والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \text{Disc-ACC} = & -0.701 + 468522.03 \text{ CEO BLK} + 633122.12 \text{ Non CEO BLK} \\ & - 0.025 \text{ ROA} + 0.748 \text{ GROW} - 0.187 \Delta \text{OA} + 1.033 \text{ LEV} - \\ & 0.044 \text{ SGA Ratio} - 0.001 \text{ Sales VOL} + 0.001 \text{ Surprise} + \\ & 0.001 \text{ Log Size} - 0.001 \text{ INST.} \end{aligned}$$

وفي ضوء هذه النتائج، يتم قبول الفرض العدم والذي يتفق مع فرض الدراسة حيث وجد أنه لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم. وبالتالي قبول فرض الدراسة بأنه "لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم". والجدير بالذكر أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتفق مع نتائج دراسة (Moses et al., 2020) والتي توصلت أيضا إلى عدم وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على ممارسات إدارة الأرباح.

٦- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

١/٦ نتائج الدراسة

تم تقسيم نتائج الدراسة إلى قسمين هما نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

١/٦ نتائج الدراسة النظرية:

١. وجود أثر إيجابي لممارسات إدارة الأرباح على سعر السهم عند منح عقود الخيارات.
٢. وجود أثر إيجابي لسعر السهم على حجم عقود الخيارات وقت الاستحقاق.
٣. وجود أثر إيجابي لممارسات إدارة الأرباح على سعر السهم عند التلاعب في القيمة الحقيقية للأرباح وقت إصدار عقود الخيارات.
٤. وجود أثر إيجابي لممارسات إدارة الأرباح على سعر السهم عند التلاعب بالأرباح المتوقعة وقت منح عقود الخيارات.

٢/١/٦ نتائج الدراسة التطبيقية:

١. لا يوجد أثر معنوي بين المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم وممارسات إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات التقديرية.
٢. لا يوجد أثر معنوي بين المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم وممارسات إدارة الأرباح مقاسا بانحراف ربحية سعر السهم.
٣. يوجد أثر معنوي بين معدل النمو والرافعة المالية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام انحراف ربحية سعر السهم.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن توحيد التوصيات التالية:
- على الهيئات المالية ولا سيما هيئة سوق رأس المال المصرية التنبؤ بحجم عقود الخيارات القابلة للتنفيذ للتخفيض ممارسات إدارة الأرباح.
 - على وزارة الاستثمار عند إصدارها للمعايير المحاسبية أن تعمل على تطوير المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٩) بما يلائم البيئة المصرية في قياس قيمة عقود الخيارات بدقة وقت المنح.
 - على شركات السمسرة والوساطة المالية مراعاة حجم عقود الخيارات عند إجراء التنبؤات الخاصة بالأرباح المتوقعة.

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

- على الباحثين والأكاديميين المهتمين بدراسة المحاسبة عن عقود الخيارات شراء العاملين للأسهم بذل المزيد من الجهود لأجل التغلب على مشكلة توقيت الاعتراف بقيمة عقود الخيارات.

الدراسات المستقبلية:

- توصي الباحثة للباحثين والأكاديميين بعدة أبحاث في هذا المجال وهي:
 - أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على الأداء المالي.
 - أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على التهرب الضريبي.
 - أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على قيمة الشركة.
 - أثر المحاسبة عن عقود خيارات شراء العاملين للأسهم على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
 - دور نظام الحوكمة في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عند منح عقود الخيارات.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، علي يونس، ٢٠١٠، مقومات تطبيق الخيارات المالية لإدارة مخاطر الاستثمارات المالية بالتطبيق على البنوك التجارية العامة - المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلد (٣٤)، العدد (١)، ٤٥ - ١١٦.
- إبراهيم، فاطمة محمود أحمد شحات، ٢٠٢٠، دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وتعدد التقارير المالية بالتطبيق على البيئة المصرية - رسالة ماجستير منشورة - جامعة القاهرة، كلية التجارة، ٢٧ - ٤٠.
- إبراهيم، محمد محمد راشد، ٢٠٢٠، أثر حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية - جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، المجلد (٤)، العدد (١)، ١٠ - ٣٤.
- أحمد، أحمد حنفي محمود، ٢٠١٠، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية - دراسة تطبيقية - رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور المحاسبة في الفلسفة منشورة - جامعة إسكندرية، كلية التجارة، ٢٧ - ١٢٣.
- أحمد، إبراهيم إبراهيم شرف، ٢٠١٩، أثر ممارسات إدارة الأرباح على كفاءة الاستثمار بالشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية - جامعة إسكندرية، كلية التجارة، المجلد (٣)، العدد (٢)، ١١ - ١٥.
- أحمد، نجلاء شحاته، ٢٠١٣، القياس والافصاح المحاسبي عن الحوافز الخيارية طويله الاجل على ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة واثر ذلك على جوده القوائم المالية المنشورة:

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط

- دراسة تحليلية اختبارية- مجلة البحوث المالية والتجارية- جامعه بورسعيد، كلية التجارة، المجلد(١)، العدد(١)، ٢١ - ٢٢ .
- إسماعيل، محمد سامي فرغلي، ٢٠١١، المشكلات المحاسبية لعقود اختيار شراء العاملين للاسهم- المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- جامعه حلوان، كلية التجارة، المجلد(١)، العدد (٣)، ٤١ - ٥٤ .
- بيومي، ميهاب صلاح أحمد، ٢٠١٢، أثر مكافآت خيارات الأسهم على الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة- المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد (٣)، العدد (١)، ٨ - ٢٧ .
- جاد، ولاء نصر الدين، ٢٠١٥، دراسة مقارنة لأثر نماذج التسعير المطبقة لتقدير القيمة العادلة لعقود خيارات الأسهم على القوائم- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد (١)، العدد (١)، ١١ - ١٩ .
- الجبوري، محمد إبراهيم محمد حسين، ٢٠١٨، تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على ممارسات إدارة الأرباح والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية- مجلة المحاسبة والمراجعة- جامعة بني سويف، كلية التجارة، المجلد(١)، العدد(٣)، ١٧ - ٢٢ .
- حسن، زهراء محمد، ٢٠١٥، أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية- دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١ .
- سيد، محمد حسن إبراهيم، ٢٠١٧، دراسة أثر التخصص القطاعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية- رسالة ماجستير منشورة - جامعة المنوفية، كلية التجارة، ٣٣ - ٧٧ .
- عبد السميع، صبر محمود، ٢٠١٩، محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية- مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية- جامعة إسكندرية، كلية التجارة، المجلد (٣)، العدد(٣)، ٦ - ١٥ .
- عبد العال، حسن حامد محمود، ٢٠١٧، دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختبار مداخل إدارة الأرباح وأثرها على مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة- رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة منشورة- جامعة القاهرة، كلية التجارة، ٣٣ - ٧٧ .
- عبد الفتاح، عوض محمد، ٢٠١٩، دراسة أثر استخدام العقود الآجلة على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد(١)، العدد(٢)، ١٣ - ٢٨ .
- عبد المقصود، هاني منصور، ٢٠١٦، إطار مقترح للمحاسبة عن المشتقات المالية وأثرها على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٨-١٩ .

د. داليا عادل عباس السيد - أ. مريم أمور رشدي مجاهد

عبد النافعي، أحمد نعمة، ٢٠١٥، دراسة أثر المحاسبة عن المشتقات المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في شركات التأمين - دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٣- ١٤ .

عطية، فائق سيد خميس، ٢٠١٨، دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية- الفكر المحاسبي - جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد (٢٢)، العدد(٢)، ١٥- ٢٠ .

علي، سمر سعد، ٢٠١٦، إدارة الأرباح في مجال المحاسبة عن الاستثمارات العقارية وأثره على تحديد الوعاء الضريبي - دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة المنصورة، كلية التجارة، ٣٥-٣٧ .

العيسوي، عبد الحميد محمود، ٢٠٢٠، أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية- مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية - جامعة إسكندرية، كلية التجارة، المجلد(٤)، العدد(١)، ١٦- ٢٤ .

غانم، محمد عبد حسنين، ٢٠١٧، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة عين شمس، ٣٨-٤٠ .

فتحى، جابر وجدوى أسامة وديع، ٢٠١٨، إطار مقترح لقياس إدارة الأرباح على العوائد غير العادية والمخاطر غير المنتظمة للأسهم العادية - دراسة تطبيقية على البورصة المصرية- مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية - جامعة إسكندرية، كلية التجارة، المجلد (٢)، العدد(١)، ١٣- ٢٠ .

محروس، رامي، ٢٠١٩، دور المراجعة المشتركة ولجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية- رسالة ماجستير منشورة - أكاديمية السادات، ٩١- ١٠١ .

محمد، أحمد محمود يحيى، ٢٠١٧، أثر مكافآت خيارات الأسهم على الإدارة الحقيقية للأرباح - دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١١- ١٤ .

المعايير المحاسبية المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ملحق للجريدة الرسمية الوقائع المصرية - الصادر في يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٤٣٦ الموافق (٩ يوليو لعام ٢٠١٥) - العدد ١٥٨- تابع (أ)، ٩٤٩ - ٩٨٦ .

مليجي، آية عبد العاطي، ٢٠١٥ - ٢٠١٦، نموذج محاسبي لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة على ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٧٠-٧٢ .

المنصور، محمد السيد، ٢٠١٧، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية- الفكر المحاسبي- جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد (٢١)، العدد(٢)، ١٠ - ١٨ .

نصحي، أمير عاطف، ٢٠١٥، أثر استخدام خطط مكافآت الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد(١)، العدد(٢)، ٣٥ - ٤٠ .

مناح على الهيئة العامة للرقابة المالية

(http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/efsa_account.htm)

المراجع الإنجليزية:

- Aldatmaz, S., Ouimet, P., & Van Wesep, E. D. 2018. The option to quit: The effect of employee stock options on turnover. *Journal of Financial Economics*, 127(1), 136-151.
- Alhadab, M., & Al-Own, B. 2019. Earnings management and equity incentives: evidence from the European banking industry. *International Journal of Accounting & Information Management*.
- Alhaj Ismail, A., Adwan, S., & Stittle, J. 2019. Does Accounting Treatment of Share-based Payments Impact Performance Measures for Banks?. *Australian Accounting Review*, 29(4), 631-648
- Alhaj-Ismail, A., Adwan, S., & Stittle, J. 2019. Share-option based compensation expense, shareholder returns and financial crisis. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 15(1), 20-35.
- Almadi, M., & Lazic, P. 2016. CEO incentive compensation and earnings management. *Management Decision*.
- Alquhaif, A. S., Latif, R. A., & Chandren, S. 2017. Employee stock options and real earnings management through accretive share buyback in Malaysia. *Journal of Advanced Research in Business and Management Studies*, 1(1), 76-84.
- Arar, S. S., Al-Sheikh, E., & Hardan, A. S. 2018. The relationship between earnings management and stock price liquidity. *International Journal of Business and Management*, 13(4), 99-107.
- Assenso-Okofu, O., Ali, J., & Ahmed, K. 2020. The effects of global financial crisis on the relationship between CEO compensation and

- earnings management. *International Journal of Accounting & Information Management*.
- Atu, O. O. K., Atu, F. O., Enegebe, O. P., & Atu, E. C. 2016. Determinants of earnings management in Nigerian quoted companies. *Igbinedion University Journal of Accounting*, 1, 118-133.
- Black, E. L., Christensen, T. E., Taylor Joo, T., & Schmardebeck, R. 2017. The relation between earnings management and non-GAAP reporting. *Contemporary Accounting Research*, 34(2), 750-782.
- Bova, F., & Vance, M. 2019. Uncertainty avoidance and the timing of employee stock option exercise. *Journal of International Business Studies*, 50(5), 740-757.
- Bratten, B., Payne, J. L., & Thomas, W. B. 2016. Earnings management: Do firms play “follow the leader”? *Contemporary Accounting Research*, 33(2), 616-643.
- Call, A. C., Kedia, S., & Rajgopal, S. 2016. Rank and file employees and the discovery of misreporting: The role of stock options. *Journal of Accounting and Economics*, 62(2-3), 277-300.
- Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. 2016. The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(4), 352-394.
- Červený, M. 2017. Fulfillment of IFRS 2 disclosure requirements by companies listed on the Prague Stock Exchange. *European Financial and Accounting Journal*, 12(3), 53-64.
- Chandren, S., Ahmad, Z., & Ali, R. 2015. Earnings management through accretive share buyback and share price return. *International Journal of Advances in Management and Economics*, 4(2), 68-73.
- Chen, C. 2019. Earnings Management and Stock for Stock Mergers. *Journal of Accounting and Finance*, 19(3).
- Chendra, E., & Sidarto, K. A. 2020. An improved of Hull–White model for valuing Employee Stock Options (ESOs). *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 54(2), 651-669.

- Cudia, C. P., & Dela Cruz, A. L. C. 2018. Determinants of earnings management choice among publicly listed industrial firms in the Philippines. *DLSU Business and Economics Review*, 27(2), 119-129.
- Ding, R., Li, J., & Wu, Z. 2018. Government affiliation, real earnings management, and firm performance: The case of privately held firms. *Journal of Business Research*, 83, 138-150.
- Du, Q., & Shen, R. 2018. Peer performance and earnings management. *Journal of Banking & Finance*, 89, 125-137.
- EY. 2015." Accounting for Share – based payments under IFRS 2 – the essential guide".
- Farichah, F. 2017. Management compensation and auditor reputation on earnings management and on share returns. Comparative Study on Consumer Protection in Indonesia through *Mechanism of Product Liability Insurance*, 20(3A), 196-208.
- Gao, H., Zhang, H., & Zhang, J. 2018. Employee turnover likelihood and earnings management: evidence from the inevitable disclosure doctrine. *Review of Accounting Studies*, 23(4), 1424-1470.
- Gao, J., & Zhao, F. 2017. Sufficient conditions of stochastic dominance for general transformations and its application in option strategy (No. 2017-40). *Economics Discussion Papers*.
- Golden, J., & Kohlbeck, M. 2019. The Unintended Effects of Financial Accounting Standard 123R on Stock Repurchase and Dividend Activity. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 34(3), 411-433.
- Harris, O., Karl, J. B., & Lawrence, E. 2019. CEO compensation and earnings management: Does gender really matters?. *Journal of Business Research*, 98, 1-14.
- IFRS.2017. Share – based payment. *EY*. Revised October.
- IVUNGU, J. A., & ANONGO, E. T. 2020. DOES EARNINGS MANAGEMENT AFFECT THE VALUE-RELEVANCE OF EARNINGS PER SHARE OF CORPORATE FINANCIAL REPORTS?.

- Jones, C. S., & Shemesh, J. 2018. Option mispricing around non trading periods. *The Journal of Finance*, 73(2), 861-900.
- Kadan, Ohad, and Jun Yang. 2016. Executive stock options and earnings management-a theoretical and empirical analysis. In AFA 2006 *Boston Meetings Paper*.
- Klein, D. 2018. Executive turnover and the valuation of stock options. *Journal of Corporate Finance*, 48, 76-93.
- Lepadatu, G. 2018. THE NEW ACCOUNTING AND THE IFRS REQUESTS. THE PAYMENT BASED ON SHARES (IFR 2)-REQUEST OF THE KNOWLEDGE ECONOMY. *Knowledge Horizons. Economics*, 10(1), 55-62.
- Lo, K., Ramos, F., & Rogo, R. 2017. Earnings management and annual report readability. *Journal of Accounting and Economics*, 63(1), 1-25.
- Merz, A. 2019. Expensing performance-vested executive stock options: is there underreporting under IFRS 2?. *Journal of Business Economics*, 1-33.
- Moses, T. E. M. P. L. E., Ofurum, C. O., & Egbe, S. 2016. Audit committee characteristics and quality of financial reporting in quoted Nigerian banks. *International Journal of Advanced Academic Research*, 2(5), 1-10.
- Sahyoun, N., & Magnan, M. 2020. The association between voluntary disclosure in audit committee reports and banks' earnings management. *Managerial Auditing Journal*.
- Song, X., & Bannister, J. L. Accounting Standards.2020. *Reporting Incentives, and Earnings Management*.
- Stuart, M. D., & Willis, R. H. 2020. Use of independent valuation specialists in valuing employee stock options: evidence from IPOs. *Review of Accounting Studies*, 1-36.
- Subroto, B., & Andayani, W. (2017). The Role of Employee Stock Option Plan to Reduce Earnings Management Actions. *Journal Keuangan dan Perbankan*, 21(3), 196443.

- Suryandari, N. N. A., Yuesti, A., & Suryawan, I. M. 2019. Fraud Risk and Earnings Management. *Journal of Management*, 7(1), 43-51.
- Susanto, Y. K., & Pradipta, A. 2016. Corporate governance and real earnings management. *International Journal of Business, Economics and Law*, 9(1), 17-23.
- Talab, H. R., Flayyih, H. H., & Ali, S. I. 2018. Role of Beneish M-score Model in Detecting of Earnings Management Practices: Empirical Study in Listed Banks of Iraqi Stock Exchange. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 16.
- Tee, K., & Wiley, M. 2018. Backdating of executive stock options: comparing financial and nonfinancial industries. *Journal of Financial Crime*.
- Uwuigbe, U., Uwuigbe, O. R., & Okorie, B. 2015. ASSESSMENT OF THE EFFECTS OF FIRMS' CHARACTERISTICS ON EARNINGS MANAGEMENT OF LISTED FIRMS IN NIGERIA. *Asian economic and financial review*, 5(2), 218-228.
- Wali, S., & Masmoudi, S. M. 2020. Internal control and real earnings management in the French context. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.

**The effect of Accounting for Employee Stock Option Contracts
on Earning Management Practices in the light of Egyptian
Accounting Standard (39): An Applied Study**

Dr. Dalia Adel Abas El-Sayed

daliaadel2000@yahoo.com

Mariem Ammour Roshdy Mejahed

mariem.ammour99@gmail.com

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of accounting for employee stock options contracts on earnings management practices in the light of the revised Egyptian Accounting Standard No.39 for the year 2015 during the period from 2015 to 2019 for a sample consisting of 43 companies listed on the Egyptian Stock Exchange for an index EGX50 with a total of 215 observations. Results showed there is no significant effect for granting accounting employee stock option contracts on earnings management practices. The study recommended that earning management practices can be controlled when granting employee stock option contracts through a good governance system, the appointment of a good auditor and good oversight for managers.

Key words:

Employee stock option contracts - Earnings management practices
-Revised Egyptian Accounting Standard No.39 for the year 2015.